عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

المركز السوري للإحصاء و البحوث
Syrian Center for Statistics and Research

قراءة عامة في نتائج استطلاع رأي الموقف الشعبي من الهدن (3/1)

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

المركز السوري للإحصاء والبحوث

مؤسسة مركز بحثي مستقل يهتم بالشأن السوري ويقدم دراسات بحثية موجزة استناداً لعمليات المسح الإحصائية الميدانية، يضم شبكة مراسلين محلية ويضم باحثين وأكاديميين مستقلين داخل سوريا وخارجها.

يهدف بنشاطه إلى رصد الوقائع والمتغيرات وتوضيح المشهد الكامل للأحداث والمجريات أمام راسمي السياسات وصناع القرار محلياً، من خلال جمع المعطيات التفصيلية في مساحة جغرافية ممتدة لكامل الحدود السورية الرسمية بحسب الاتفاقيات الدولية، والمتصلة زماناً منذ بداية أحداث الثورة في آذار 2011م، وتحويل المعطيات لنتائج بحثية داعمة لبرامج التنمية والبناء.

الموقع الإلكتروني www.csr-sy.com
البريد الإلكتروني info@csr-sy.com

تاريخ الإصدار 28 آب/أغسطس 2014

جميع الحقوق محفوظة © 2014

المحتويات

مقدمة 2

أولاً: موقف الحاضنة الثورية من واقع الهدن 3

أ. قبول الهدن كأمر واقع 3

ب. الهدنة فرصة لرفع الحصار وتوفير الأمن 5

ت. الزخم الشعبي المؤيد للثورة 6

ثانياً: الآثار الاجتماعية والقانونية لتطبيق اتفاقات الهدن 7

أ. العناصر المكونة الهدنة 8

ب. ثانياً: تشخيص واقع المناطق المهادنة 10

توصيات: المعارضة السورية وتثمير الهدن 13

ملحق أسئلة الاستبيان 15

مقدمة

لعلّ الهدن التي عقدتها العديد من المدن والبلدات السورية مع النظام في سورية تعتبر من أهم المتغيرات التي شهدتها الخارطة العامة للمشهد السياسي والعسكري العام منذ بدء الحراك الثوري في سوريا، تلك المتغيرات التي كان لها أثرٌ كبيرٌ في انتقال الصراع من مرحلة إلى أخرى أشدّ تعقيداً. حيث كثرت المواقف تجاه تلك الهدن بين مبرر لها ورافض، لاعتبارات مختلفة. ولأن هذا الملف يحتل موقعاً بالغ الأهمية على الصعيد البحثي الموضوعي في السياق الشعبي بالدرجة الأولى، واستمراراً لدراستنا الأولى بعنوان الهدن في سوريا الواقع والآفاق [1]، جرى التعاون بين مركز عمران للدراسات الاستراتيجية والمركز السوري للإحصاء والبحوث لإنجاز استبيان ميداني في آب/أغسطس2014، يشمل عينة لما يقارب 1000 مستجيب، وزِّع الاستبيان ضمن فئات واسعة من المستجيبين من أبناء المناطق المُهادنة آخذاً بعين الاعتبار توزّعهم على مناطق مختلفة داخل سوريا (دمشق، ريف دمشق، حمص) وخارجها على السواء. عبر المقابلة الشخصية من خلال المركز السوري للإحصاء والبحوث.

تنطلق أهمية هذه القراءة من أنها تتناول المزاج الشعبي العام حيال مسألة الهدن في المناطق التي عقدت اتفاقات تضمنت شكلاً من أشكال المقاربات السياسية تضمّ في إطارها العام ثلاثة محاور:

- وقف إطلاق النار وإنهاء العمليات العسكرية في إطار زمني وجغرافي محدد؛
- إنهاء الحصار وتحسين الأوضاع المعيشيّة لسكان تلك المناطق؛
- تحسين الحالة المتعلقة بالحقوق والقيم الإنسانية؛

وستعتمد هذه القراءة على هذه المحاور الثلاث كمعايير أساسية في تقييم الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم في تلك المناطق، ومدى إمكانية تثمير هذا الواقع ومطابقته للأهداف العامة للثورة. بحيث تحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

1. هل ما زالت الحاضنة الشعبية مؤيدة لواقع الهدن، وما هي الدوافع الأساسية لذلك؟
2. ما هي الآثار الاجتماعية والقانونية لتطبيق اتفاقات الهدن؟
3. كيف يمكن للمعارضة السورية أن تسخّر هذا الواقع ليتوافق مع المزاج العام ولا يتعارض مع أهداف الثورة؟

وُزّع التحليل والتقييم العام على ثلاثة أقسام شملت في مضمونها قراءة عامة لتسعة أسئلة من أسئلة الاستبيان العشرين. يتناول **القسم الأول:** الحاضنة الثورية وواقع الهدن؛ في حين يتناول **القسم الثاني:** بينما ركز **القسم الأخير:** على المعارضة السورية وتثمير الهدن، لتفضي القراءة بمجملها إلى **عدة نتائج أهمها ميل المزاج الشعبي للقبول بالهدن لعدة أسباب أهمها فكّ الحصار، ومن جهة أخرى عدم التعارض مع الحالة الثورية.**

كما ننوه إلى أننا سنرفق ملحقاً بنتائج الاستبيان فيما يخص باقي أسئلته في خاتمة الورقة.

---

(1) للاطلاع على الدراسة راجع الرابط الالكتروني التالي:
http://www.omrandirasat.org/node/16

أولاً: موقف الحاضنة الثورية من واقع الهدن

نظراً للظروف الإنسانية الكارثية التي مرّت فيها البلدات المحاصرة، وبعد إدراك أن الحسم العسكري ليس في المنال وتعترضه عقبات داخلية وخارجية كثيرة، مالت الحاضنة الاجتماعية للثورة منذ الربع الأخير لعام 2013 إلى القبول بمبدأ الهدن، وأكدت على رغبتها هذه في حوارها مع العناصر المسلحة ووجهاء المناطق. وهكذا جرى قبول عقد اتفاقيات وقف إطلاق النار مع مفوضين عن نظام الأسد برغم أنها اشتملت على شروطٍ مجحفة بحق المناطق التي قبلت الهدنة في معظم الحالات.

هذه الاتفاقيات أو ما سُمّي لاحقاً بـ"الهُدن" بدأت في مطلع شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 في مدينتي "قدسيا" و"الهامة" بريف دمشق، وما لبثت التجربة أن انتقلت إلى عدد كبير من المدن والبلدات في دمشق وضواحيها، ثم إلى مدينة حمص القديمة. وسارت هذه الهدن بخطىً متباطئة نحو كل من مدينة داريا (آخر معاقل المعارضة المسلحة في الغوطة الغربية)، وحي الوعر (آخر معاقل المعارضة في محافظة حمص).

ومن جهة أخرى فإن التناقضات الدراماتيكية في صفوف المعارضة (الداخلية والخارجية) على الساحتين السياسية والعسكرية، التي منعتها عملياً من الاضطلاع بمهامها الإدارية والإغاثية بالشكل المطلوب، لعبت دوراً كبيراً في ظهور قناعة سياسية عامة تفيد بأن نهاية الأزمة تستوجب تجريب مقاربات سياسية، خصوصاً وأن الحاضنة الاجتماعية في المناطق التي تقف على أبواب الهدنة كانت تجد في تجربة المناطق التي أبرمت اتفاقات دليلاً جيداً لإنهاء المعاناة الإنسانية أولاً، وإعادة بعض مظاهر الحياة الاجتماعية الطبيعية المفقودة ثانياً، وتلبية مطالب سياسية ثالثاً؛ سواء أكان ذلك بالبنود التي تعد بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين أو بعودة المهجرين والنازحين إلى منازلهم، أم بتوفير جوّ آمن للإدارة المحلية الذاتية.

وبعد عشرة شهور على بدء سياسة الهدن المنفردة في المدن السورية، ومن خلال إحصائيات مؤشر الرأي العام لأبناء المناطق المهادنة، يتبين ما يلي:

أ. قبول الهدن كأمرواقع

بشكل عام أكدت غالبية المستجيبين –القاطنين والمهجرين– أنهم ما زالوا يؤيدون الهدن القائمة في مناطقهم، مقابل اعتراض ما يقارب ربعهم. وربما يعود التأييد إلى عدة أسباب أبرزها:

- تأييد الهدن بين اللاجئين المهجرين عن بلداتهم هو أعلى ممن هم ما زالوا في مناطقهم.
- قناعة المهجّرين خصوصاً بأن وقف إطلاق النار يتيح لهم الفرصة بالعودة إلى منازلهم، فنسبة تأييد الهدن بين المقيمين في مناطق اللجوء هي أعلى بـ 31 نقطة مئوية من القاطنين. ويمكن رد ذلك إلى سبب أساسي هو أن توقف العنف بحسب الاتفاق يؤمل منه تمكين الظرف المناسب لبلورة مشهد مجتمعي يضمن هدفاً محورياً وهو تخفيف المعاناة وعودة الحياة المفقودة (الشكل رقم 1).

- ارتباط الهدنة في أذهان الناس بتنشيط الحالة الاقتصادية وإعادة جزء مفقود من الحياة الاجتماعية، وتحقيق إنجاز سياسي للأجسام الحاكمة ونجاحها بالإدارة المحلية وقيادة المناطق المهادنة؛
- عدم الربط بين واقع الهدنة المحلية واشتعال جبهات عسكرية مع قوات النظام في مناطق مجاورة.

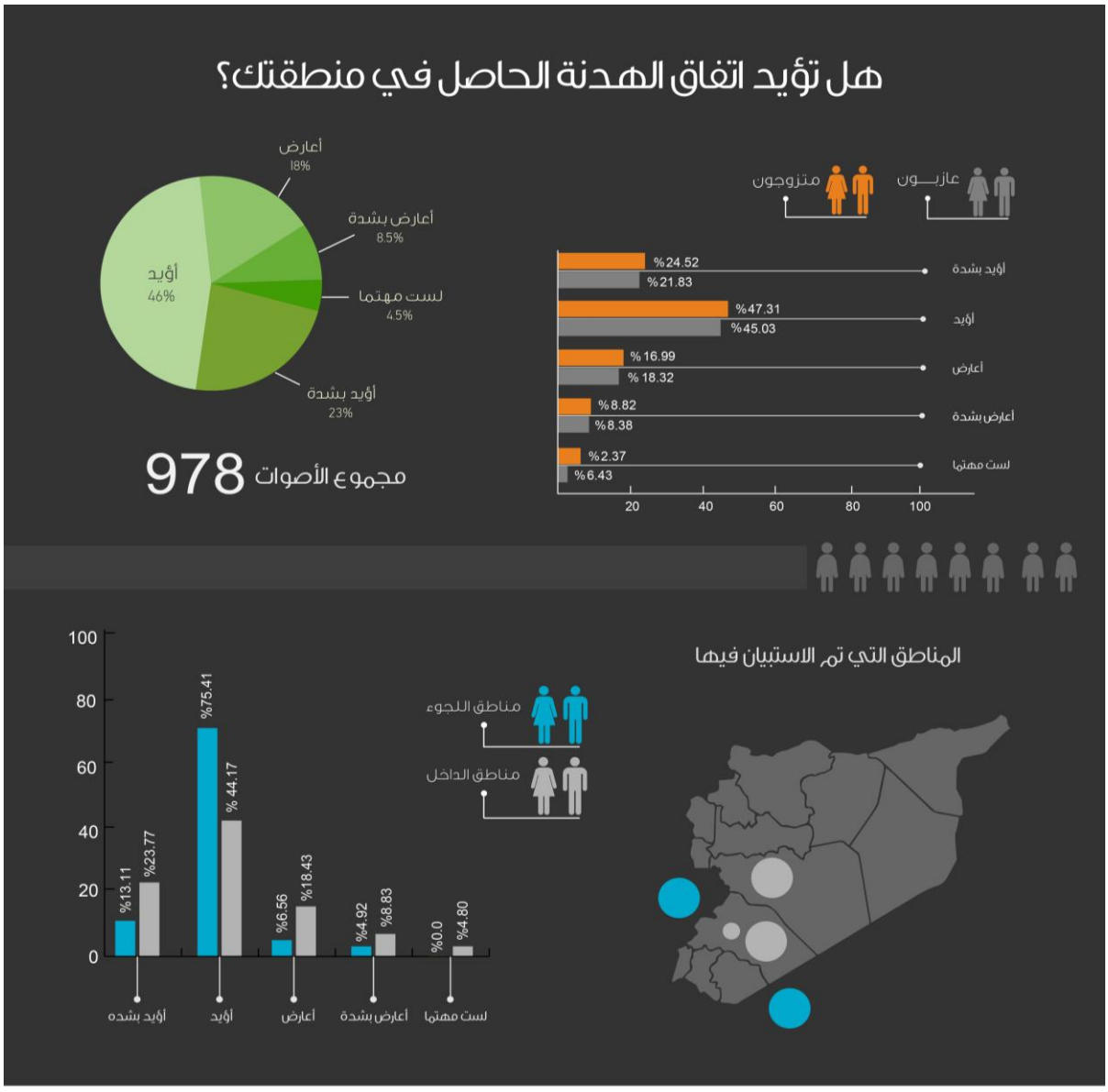

الشكل رقم1

ب. الهدنة فرصة لرفع الحصار وتوفير الأمن

أعطى قرابة 45% من المستجيبين درجةً أولى لرفع الحصار كسبب لقبول الهدنة (الشكل رقم 2) وهنا يبرز أن هذا الضغط والحصار المتبع من قبل النظام قد حقق أُكله في ظل عدم القدرة على الحسم وعجز النظام عن استعادة بعض المناطق التي خسرها أو حتى إدارتها.والعمل على تحويل قسمٍ كبيرٍ من قواه العسكرية وموارده البشرية باتجاه معاركه الأساسية في دمشق وبعض النقاط الهامة في ريف دمشق.

فيما اعتبر حوالي 28% من المستجيبين أن توفير الأمن ووقف إطلاق النار هو السبب الأبرز لقبولها، مع قناعة 25% من المستجيبين بأن المواجهة العسكرية لم تكن لتفضي إلى حل، كما أنها تجعل الأوضاع المدنية أسيرة معادلات الكر والفر العسكرية. ويمكن ردّ تلك القناعة إلى الوضع الإنساني الخطير الذي يفرضه النظام على المناطق المحاصرة في الأيام التي تسبق الهدنة، حيث يقوم بتشديد الخناق وقطع جميع طرق الإمداد الإغاثي عنها، ومنع خروج أو دخول أي شخص لأي سبب كان. وتفشل المحاولات المتكررة لكسر الحصار من قبل الفصائل العسكرية، مما يؤدي لموت العشرات جوعاً، كما حدث في حي مخيم اليرموك جنوب دمشق، وبلدة المعضمية بضاحية دمشق الغربية، وهذا يؤكد الرؤية الثورية المفككة لعقلية النظام التي تبتز بالملفات الإنسانية في الحقل السياسي.

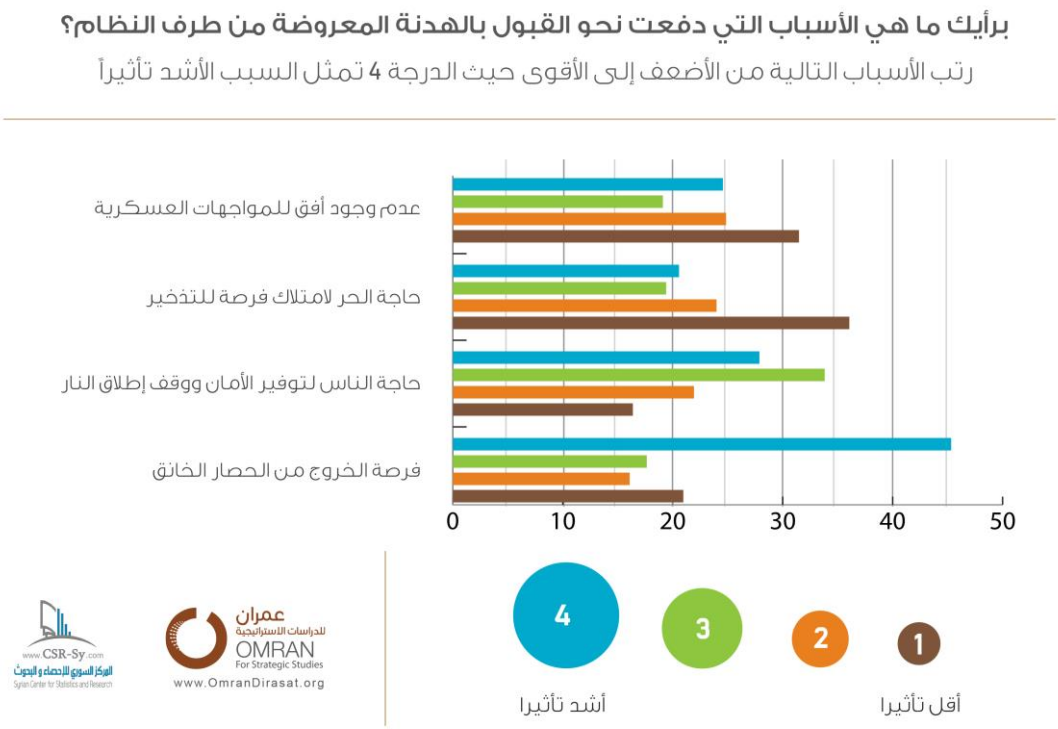

الشكل رقم 2

ت. الزخم الشعبي المؤيد للثورة

رغم الاعتقاد السائد بأنه من الممكن لنظام الأسد أن يتقرب من الحاضنة الشعبية للثورة ويستميلها إلى صفّه بعد فتح الطرق وإطلاق سراح بعض المعتقلين، إلّا أن الزخم الشعبي المؤيد للثورة في المناطق المهادنة ارتفع بشكل ملحوظ (كما يوضحه الشكل رقم (3). فنجد مثلاً أن حوالي69% من المستجيبين أكدوا بأنهم لم يغيروا موقفهم من الثورة. ومن اللافت للنظر أنه تحولّ قرابة 8 % من المستجيبين إلى تأييد الثورة بعد أن كانوا مؤيدين لسياسات النظام. وفي مقابل ذلك، غيّر عدد قليل من المستجيبين موقفهم من تأييد الثورة إلى تأييد النظام وبلغت نسبتهم قرابة 2 %.

وقد تعود هذه الزيادة الملحوظة في نسبة مؤيدي الثورة إلى:

- معاناتهم المباشرة من عنف وحصار نظام الأسد، واستغلال تلك المعاناة في المعادلات العسكرية.
- قناعتهم بأن الثورة وليس سواها هي من أوصلت النظام لأن يتفاوض مع المدن الثائرة خاصة بعد استماته في عدم توفير أي جهد للجم هذه المناطق وبكل الأساليب، الأمر الذي عرّى ادعاءات النظام تجاه أمن مواطنيه وكرامتهم الشكل رقم (3).
- شعور سكان المناطق المهادنة بجو من الحرية الفكرية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، نسبةً لما كان عليه الوضع في ظلّ نظام الأسد.
- بالإضافة إلى ذلك فإن غالبية المناطق المهادنة كانت تتمتع بإدارة ثورية محلية ذاتية تشرف على رعاية شؤونها وتأمين احتياجاتها على الرغم من قلة خبرتها ومواردها.
- غياب الثقة بنظام الأسد، وارتفاع معدّل الثقة بالقيادات المحلية المدنية والعسكرية، لجهة قناعتها في حال تمكينها بالقدرة على حماية وإدارة المناطق الخارجة عن سيطرة النظام.

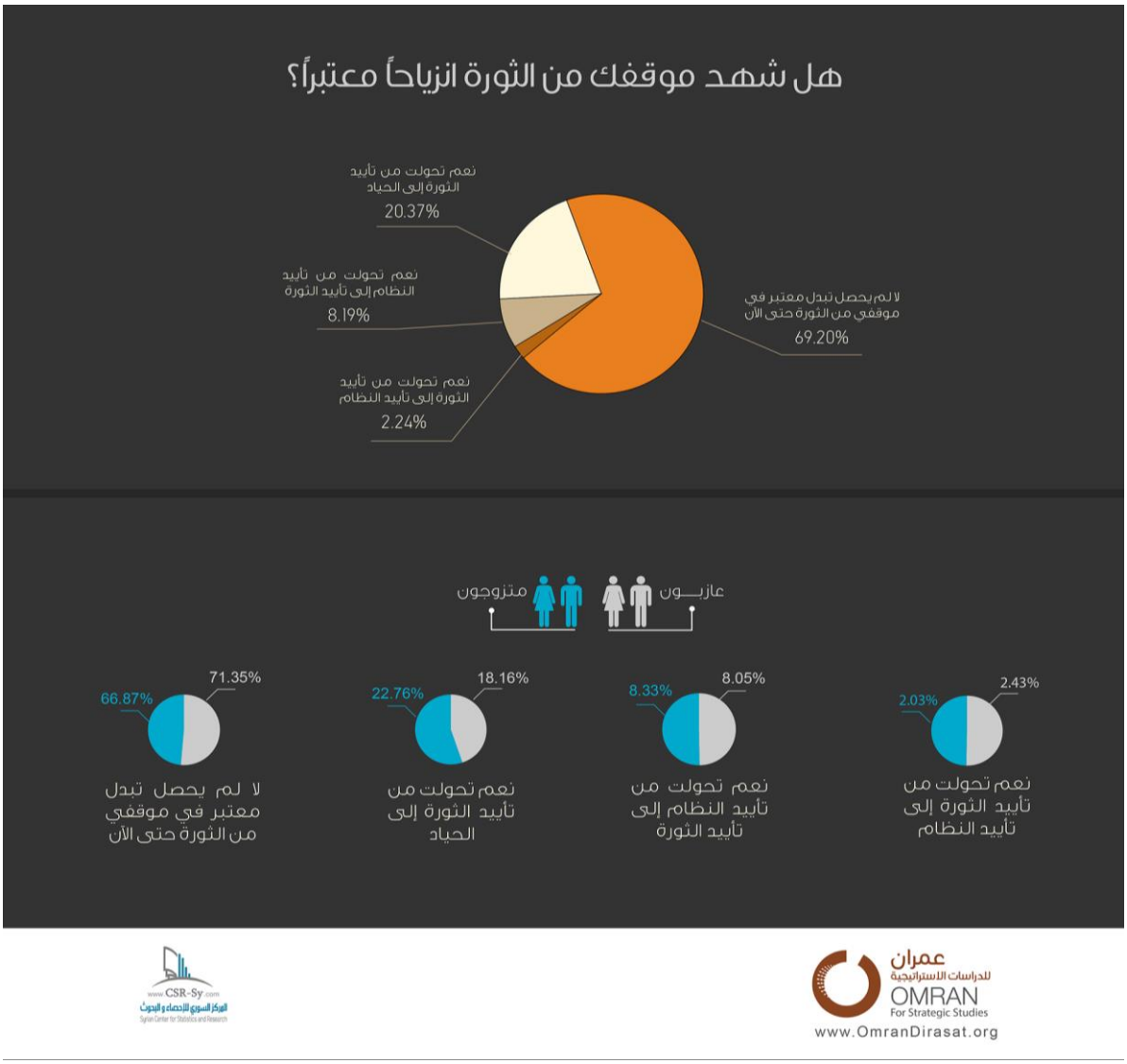

الشكل رقم 3

ثانياً: الآثار الاجتماعية والقانونية لتطبيق اتفاقات الهدن

ساهمت عدة معطيات ودوافع في التوصل إلى صيغ ناظمة لوقف إطلاق النار وتثبيت أشكال مختلفة من الهدن في عدد من المناطق الثائرة، بينها وبين نظام الأسد. ولفهم واقع هذه الهدن بشكل جيّد يتوجب بدايةً إدراك طبيعتها، وإجراء تقييم عام لها من النواحي السياسية والاجتماعية من خلال البحث في مدخلين أساسيين:

1. العناصر المكونة للهدنة ودورها في تحديد شكل الاتفاق وإنجازه.
2. السلبيات والإيجابيات التي أفرزها واقع تلك المناطق المهادنة على مستويات ثلاث: (الحاضنة الشعبية، الفعل الثوري، والواقع الخدمي).

أ. العناصر المكونة الهدنة

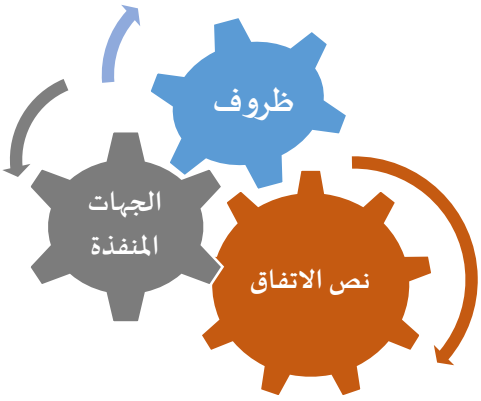

تشكل الظروف العامة التي أحاطت باتفاقات الهدن مدخلاً مهمّاً لفهم المناخ العام الذي أدى إلى عقد الهدنة، كما أنه من الأهمية بمكان البحث في طبيعة الجهات الموقّعة على الاتفاقيات ومدى فاعليتها في ضمان تكريسها وتطبيقها، بالإضافة إلى الأهمية الملحّة للبحث في شكل ومضمون المخرج النهائي للمباحثات والمفاوضات، ومدى تطابقه مع المعايير القانونية-الدولية للهدن.

ساهمت ظروف العسكرة وسياسات الحصار التي اتبعها النظام في تشكيل ضغط مؤثر على محددات المزاج الشعبي بالمناطق الثائرة (الشكل رقم 4)، ودفع الحواضن الشعبية لتكون أسيرة خيار واحد يتمثل بقبول اتفاق الهدنة، مقابل أمل بواقع أفضل على المستوى الإنساني أولاً، وعلى مستوى تحسين الأدوات الثورية وزيادة فاعليتها ثانياً، بما لا يعني الرضوخ أو التبعية للنظام، ويوفر في نفس الوقت الجرعة الاستمرارية للفعل المقاوم.

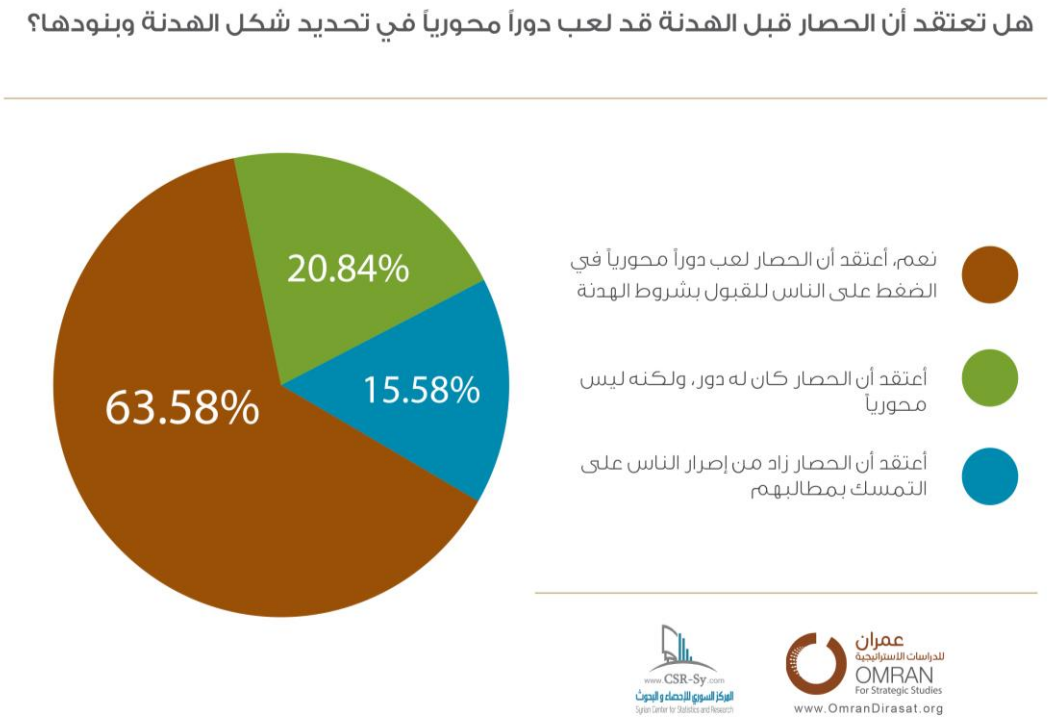

الشكل رقم 4

لقد كلف النظام المؤسسات العسكرية المحاذية للمناطق الثائرة التي استعصت عليه، بإخضاعها لسيطرته العسكرية عن طريق التفاوض مع الجهات الفاعلة فيها، بشكل غير مباشر ومن خلال وسطاء في الغالب. وكانت أبرز الإشكاليات التي رافقت هذه العملية التفاوضية هي تلك المتعلقة بشرعية تمثيل الجهة المفاوضة لسكان المنطقة، سواء لجهة المحددات التي ارتكزت عليها في العملية التفاوضية أم لجهة المصادقة على مسودة الاتفاق النهائي. وهذا التساؤل يُبرز عدة مسائل هامة يوضحها مؤشر الرأي العام لأبناء المناطق المهادنة وتوضحها نتائج الاستبيان وفق ما يلي (الشكل رقم5):

1. حوالي 52 % (عدم وجود جهة تمثل المواطن) وتعكس هذه الحقيقة وبشكل جلي **الإشكالية الأهم في الثورة والمتمثلة بكيفية وشرعية التمثيل الثوري.** إلّا أنّه يمكن ردّ سبب التوصّل للنتيجة الآنفة إلى ما يلي:
   - تعدد القيادات الثورية المدنية والعسكرية في المناطق المهادنة؛
   - الغياب النسبي للعملية الانتخابية في اختيار الممثلين الشرعيين بالمناطق المهادنة؛
   - سبب نفسي يتعلق بعدم الرضا عن الواقع التمثيلي القائم؛
2. حوالي 18% ممن أقروا بوجود جهة ممثلة أكدت عدم مشاركة قواهم السياسية والعسكرية بالمفاوضات.
3. حوالي 29 % ممن كانت قواهم التمثيلية مشاركة بالمفاوضات.

تؤكد الإجابات أن الجهة المفاوضة بشكل عام لا تمثل المواطنين ورغم قبولهم بالهدنة كفكرة إلا أنه لم تتم مشاورتهم في الأمر وقد يعود ذلك لأسباب عدة أهمها أنها القوة العسكرية والأكثر نفوذاً بالمنطقة. ولكن هذا يعد مؤشراً هاماً على **مشروعية الاتفاق الذي لم يكن أحد أطرافه مخولاً وممثلاً** لسكان المناطق المفاوضة.

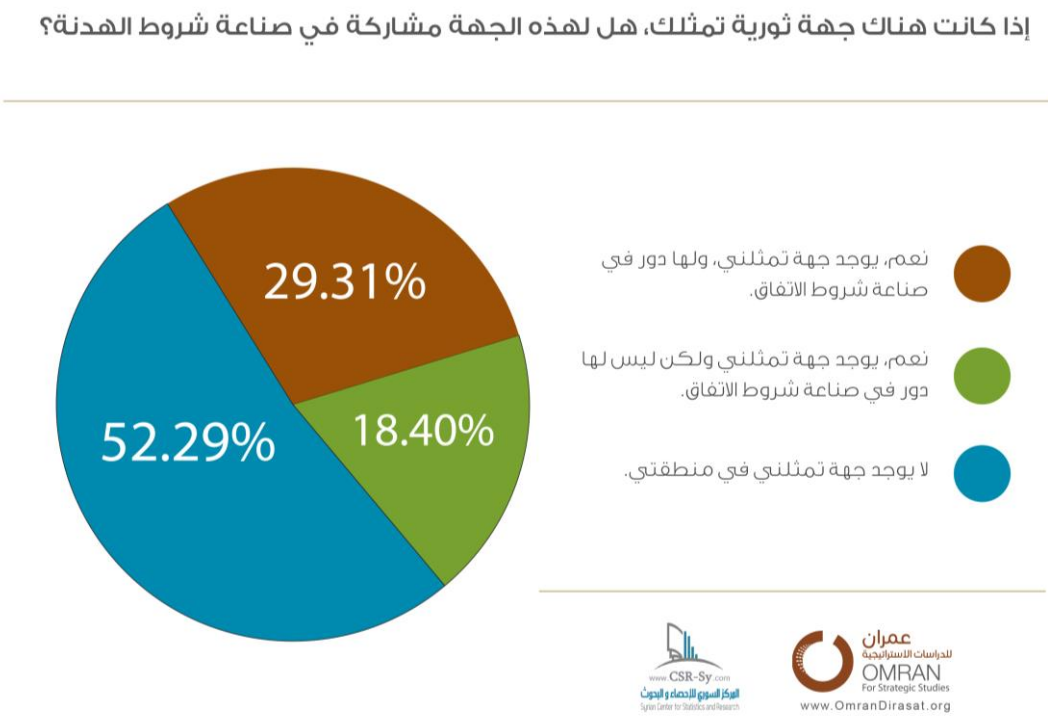

الشكل رقم 5

الشكل رقم 1/5

أما من ناحية الاتفاق كمخرج نهائي ومدى تضمينه الشكلية الضامنة للحقوق يمكن القول:

إن معظم الاتفاقات هي نص مكتوب يحتاج إلى توثيق وختم رسمي لتصبح وثيقة قانونية تلزم بمضمونها الطرفين ولم تذكر فيها الصفات الرسمية والشخصية، ولا الجهة الوسيطة. كما يعتريها ما يلي:

- عدم تحديد المدة الزمنية والنطاق الجغرافي الخاضع لهذا الاتفاق بشكلٍ واضح ومحدد
- استخدام مفردات ضبابية تحتمل التأويل.

ب. ثانياً: تشخيص واقع المناطق المهادنة

إنَّ المعيارين الخدمي والقانوني يشكلان أفضل معيارين لتقييم حال الهدن، من حيث أنهما يعكسان الجدوى الإنسانية من الهدنة كأمر ذي أولوية قصوى، فمن المفترض أن تحقق الهدن وفق صيغها المعلنة جملة من الشروط الواجب توافرها على المستوى الإنساني.

فمن جهة الشروط المتعلقة بضمان قيم العدل والحرية والكرامة الإنسانية، تشير نتائج الاستبيان (الشكل رقم 6) إلى أن الهدن القائمة لم تستطع ضمانها، فما نسبته 70.5% من المستجيبين قالوا بأن الهدنة لا تضمن تلك القيم، مقابل قناعة ما نسبته 4.6% من المستجيبين بأن الهدنة تضمنها.

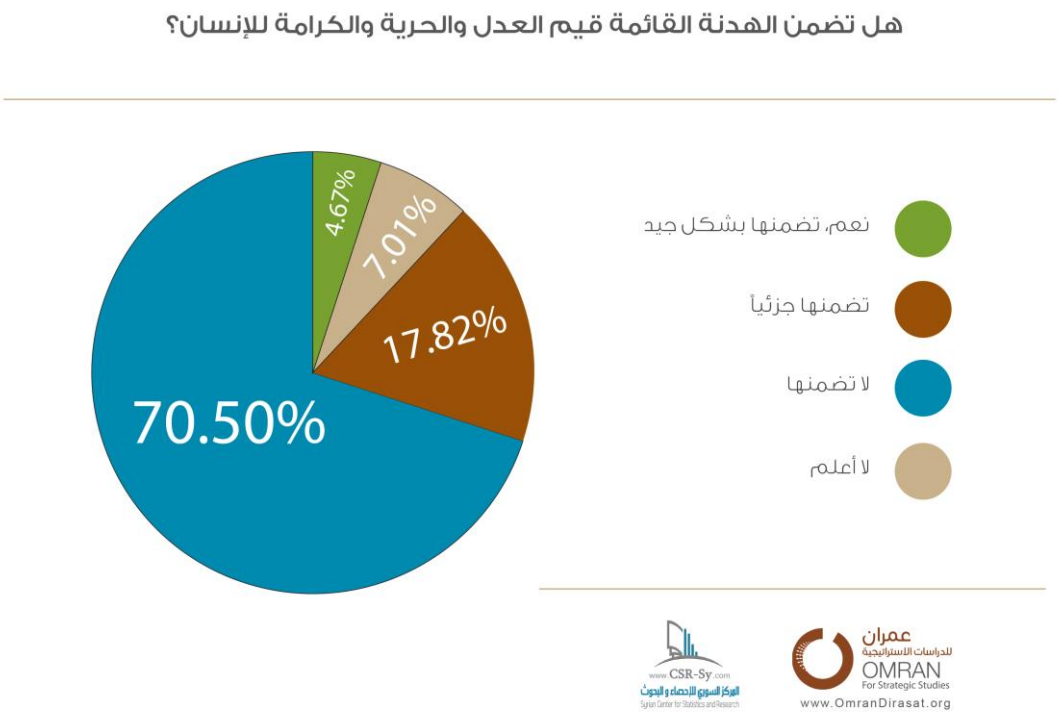

الشكل رقم 6

أما على صعيد الشروط المتعلقة بالمضمون والتي يجب أن تراعي متطلبات المواطنين المدنيين المتواجدين في تلك المناطق، وفيما إذا كان الاتفاق قد سهّل دخول المواد الأساسية وساهمت نتائجه في إصلاح البنية التحتية وتأمين الخدمات الضرورية كالماء والاتصالات والكهرباء والصحة والسلع الأساسية، ومتابعة سير العملية التربوية. فقد بيّن الاستبيان جملة أمور (الشكل رقم7):

- شهدت خدمة الكهرباء والأفران تحسناً طفيفاً مرده في أغلب الأحيان لاجتهاد الشخصي وليس الفعل الحكومي، عمّا كانت عليه قبل الهدنة، بينما بقيت خدمات الاتصالات والصحة على حالها؛

- ثبات سير العملية التربوية والتعليمية مما يؤكد حرص المناطق المهادنة على استمرار عمل المؤسسات التربوية مدركين أهمية التعليم وأولويته وضرورة عدم تأثره قدر المستطاع بالمشهد العسكري وتحولاته.

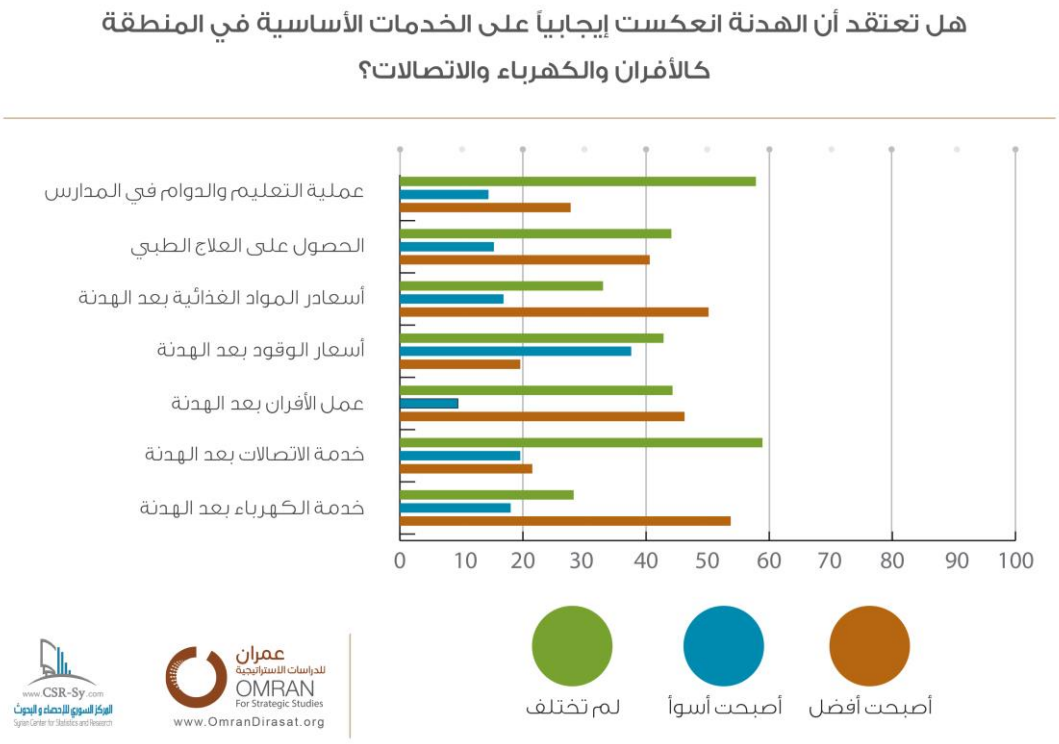

الشكل رقم 7

أي وبشكل عام يمكن التوصل إلى جملة إيجابيات وسلبيات بالإضافة إلى نتائج سياسية كما هي مبينة بالشكل الآتي:

الإيجابيات

- تحسن طفيف على المستوى الخدمي
- عودة الهدوء نسبياً
- فرصة لتمكين الفعل الثوري

السلبيات

- لم تضمن القيم الإنسانية
- عدم فعالية الأجسام الثورية
- عدم تحصين العلاقة مع الحاضنة الشعبية
- تحديث المعلومات الأمنية للنظام

كما يدللُ الواقع السياسي في المناطق المهادنة وفق النتائج العامة للاستبيان على ما يلي:

1- الحاجة الماسة لتنظيم ومأسسة عمل الجهات المحلية الحاكمة بشكل يعكس التمثيل الحقيقي ويسهم في تفعيل القاعدة الشعبية لممارسة الرقابة على عمل تلك الجهات.

2- عدم المتابعة السياسية للقضايا الحقوقية ولجوهر وأساس قضية الهدن ألا وهو القيم الإنسانية المتمثلة بالعدالة والحرية والكرامة.

3- غياب الائتلاف ومؤسساته السياسية عن هذا المسار جملةً وتفصيلاً، الأمر الذي يعمّق من إشكالية مشروعيته وابتعاده عن الداخل السوري.

4- الهدنة هي مكسب سياسي فرضته المعطيات العسكرية لا بد من العمل على تأطيره وتزويد الرأي العام المحلي والدولي بحقائقه وعدم ترك هذا المجال فقط لتسويق النظام وتوظيفاته السياسية.

توصيات: المعارضة السورية وتثمير الهدن

انطلاقاً من الدوافع المذكورة سابقاً ومبرراتها، يشكّل قبول الهدن من حيث المبدأ ظرفاً ومطلباً يفرض نفسه على البيئة الحاضنة للثورة. لكن يُلحظ غياب قوى المعارضة عن تأصيل وتوثيق هذه الهدن بالمعنى القانوني ومتابعتها والعمل على تطوير الأدوات الثورية.

ووفقاً لطبيعة المزاج الشعبي الراضي بشكل عام عن فكرة الهدن (الشكل رقم 8)، فإن قرابة ثلثي المستجيبين يؤمنون بأن النظام هو من سيعمل على خرق الهدنة (الشكل رقم 9).

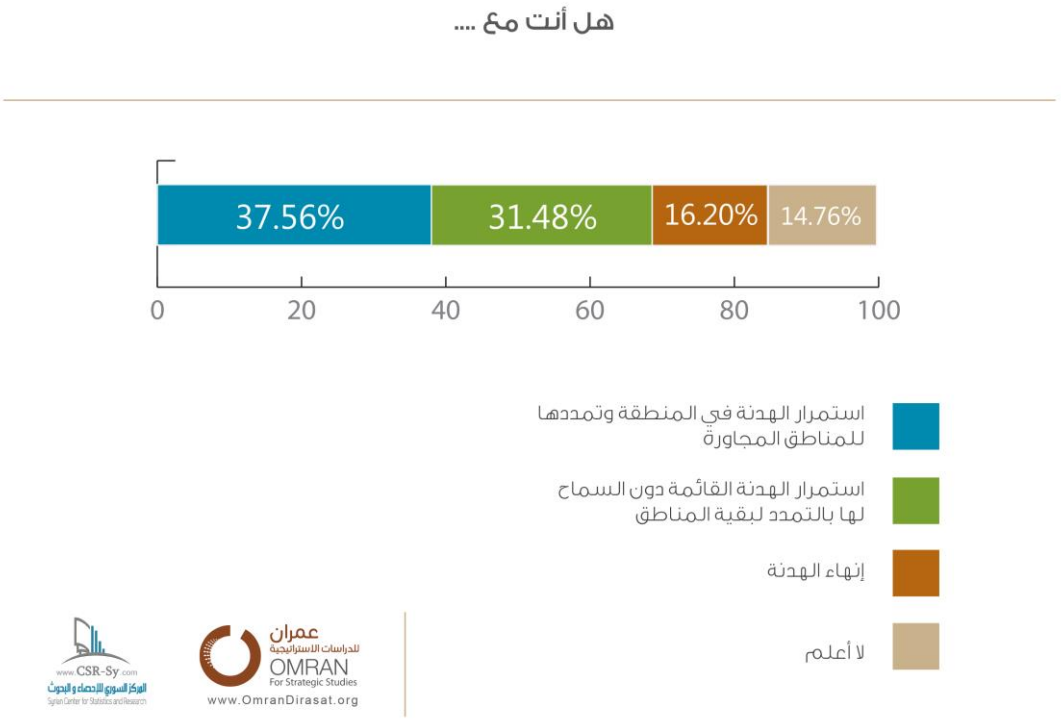

الشكل رقم 8

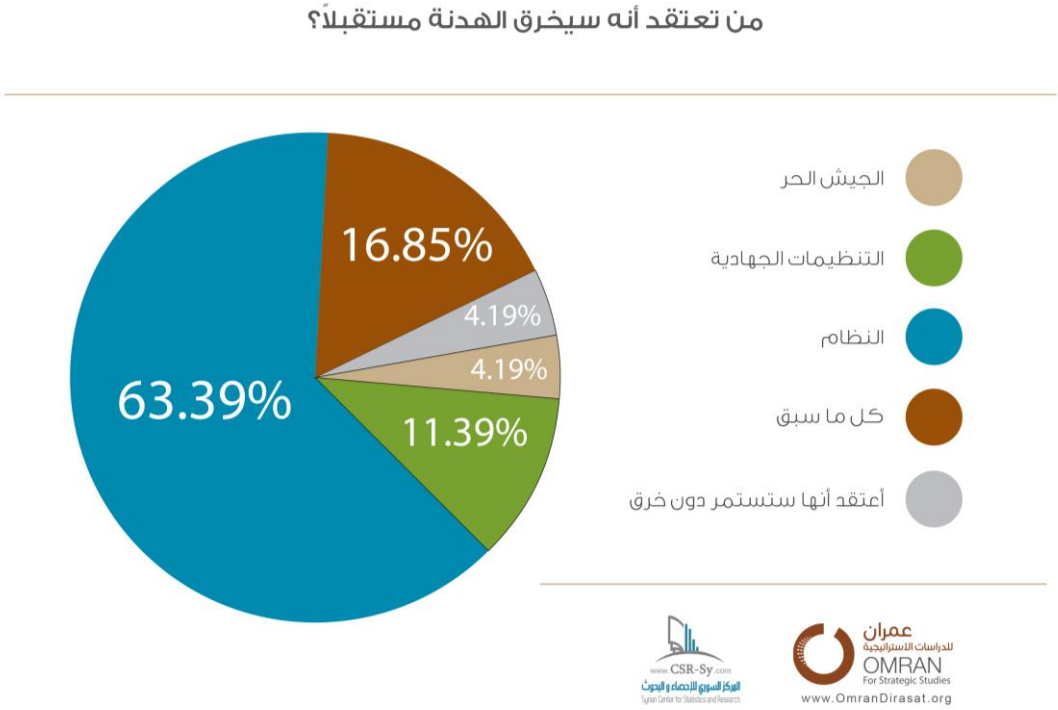

الشكل رقم 9

وهذا يتطلب بناء استراتيجية تجعل من حالة الهدنة محفّزاً على التقييم والاستعداد والتطوير. وتنطلق هذه الاستراتيجية وفق ثلاثة مستويات:

أولاً. المستوى العسكري والأمني: يجب الاستفادة مما توفره الهدنة من ظروف كحرية العمل ضمن الحدود الإدارية للمناطق المهادنة في تحسين الحالة الدفاعية والاستراتيجية الدفاعية، وإعادة تنظيم الصف الداخلي والعمل كذلك على إعادة كسب الحاضن الشعبي للحراك الثوري. متنبهين لأي خرق لهذه الهدنة بالتزامن مع استمرار التواصل مع غرف عمليات الجبهات الساخنة وتزويدها بالمعلومات المتاحة لديها، كتحركات الجيش ومدها بإحداثيات عسكرية محاولةً أيضاً فتح طرق إمداد جديدة لتلك الجبهات، بما لا يشكل خرقاً للهدنة.

ثانياً. المستوى الإداري: يجب أن تتيح اتفاقية الهدنة حرية إدارة المناطق المهادنة للفعاليات الثورية المتواجدة فيها. بحيث يكون على عاتقها إدارة المنطقة كاملةً. كما عليها أن تعمل على هيكلة نظام داخلي لتلك المناطق مستفيدةً من مناخ الهدنة بالبحث عن مقومات التأسيس أو استمرار وتطوير تلك الفعاليات من الناحية الإدارية بحيث تكون هي السلطة الشرعية المخولة بإدارة المنطقة وتشرف على عمل المدارس والقضاء والأعمال الإغاثية، وتواصل البحث والتنسيق من أجل استلام الدعم اللوجستي اللازم لها.

ثالثاً. المستوى السياسي: يجب أن تركز تلك الاستراتيجية على أهداف سياسية تنسجم مع الأهداف العامة للثورة، والتي من أهمها تغيير السلطة وتحقيق نظام تمثيلي، وصولاً إلى الهدف السياسي العام من الهدنة وهي القدرة على الصمود وإدارة

البلاد، أي تشكيل نموذج بديل للنظام يطمئن المجتمع الدولي ويتبعه للقبول بحقيقة الواقع وبأن تلك الإدارات تضمن عدم الوقوع بالفوضى والانفلات الأمني.

ملحق أسئلة الاستبيان:

الهمة الثورية ما زالت معقودة، وفقط 14.32% من المستجيبين يقبلون عودة الأمور كما كانت قبل الأحداث.

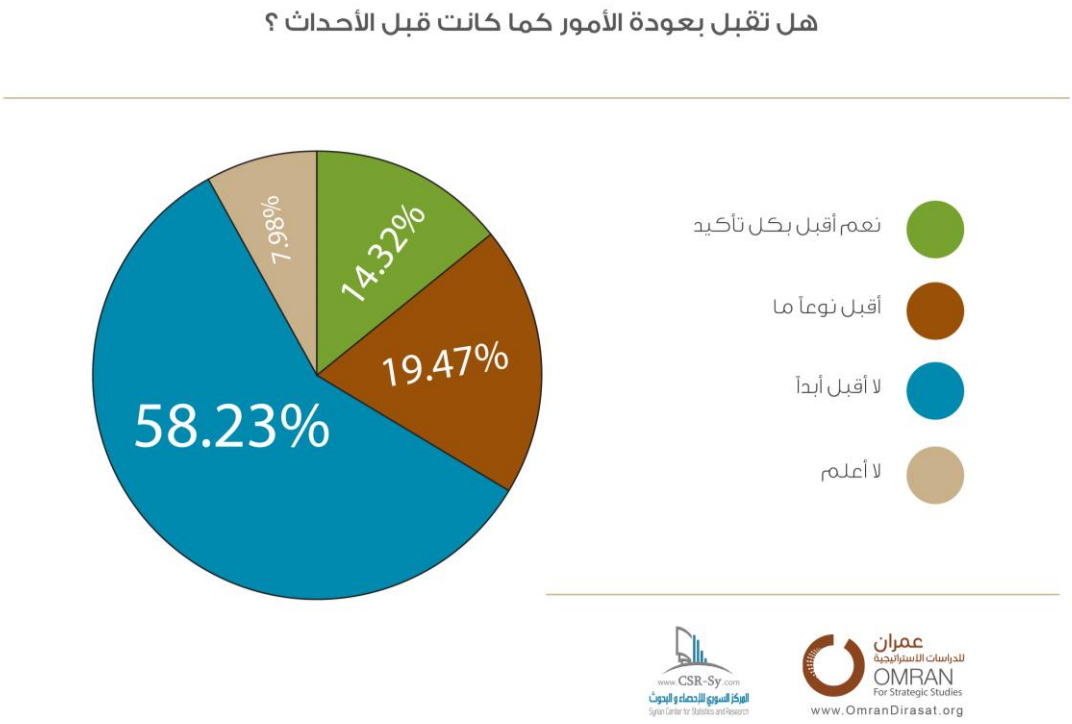

الشكل رقم 10

النسبة الأكبر ترى أن الأسرة ما زالت متفرقة في أكثر من مكان حتى بعد الهدنة، وأكثر من ثلث المستجيبين بقليل يعتقد أنه أصبح هنالك فرصة أكبر للقاء أفراد الأسرة.

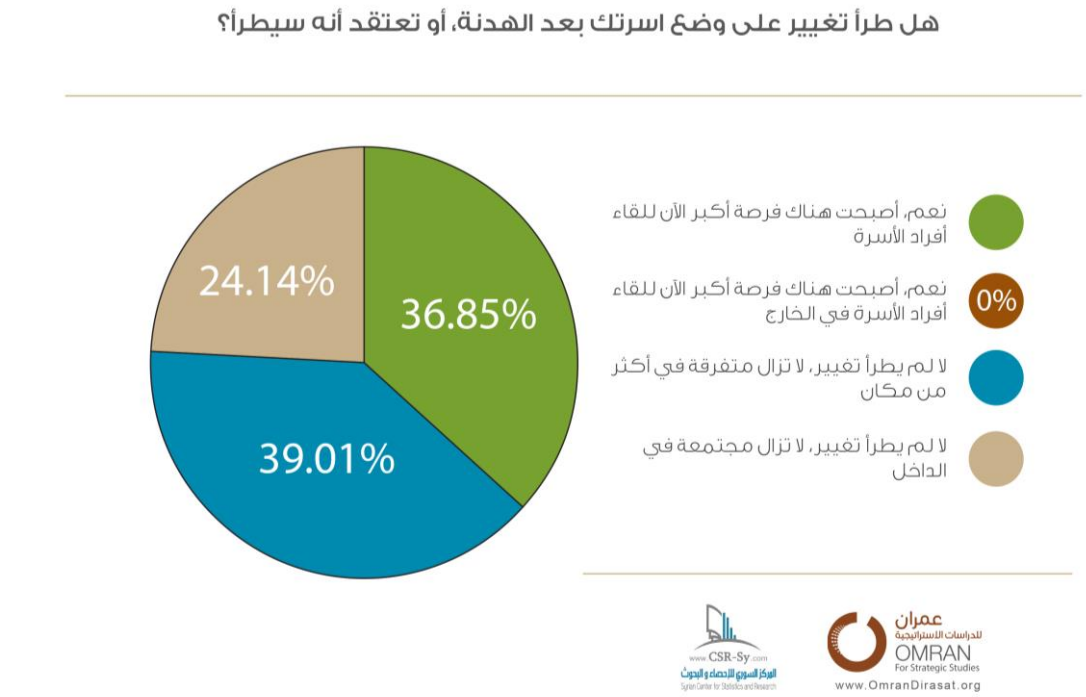

الشكل رقم 11

لحظ حوالي الثلثان ازدياد نسبة النساء والأطفال في مناطقهم بعد الهدنة.

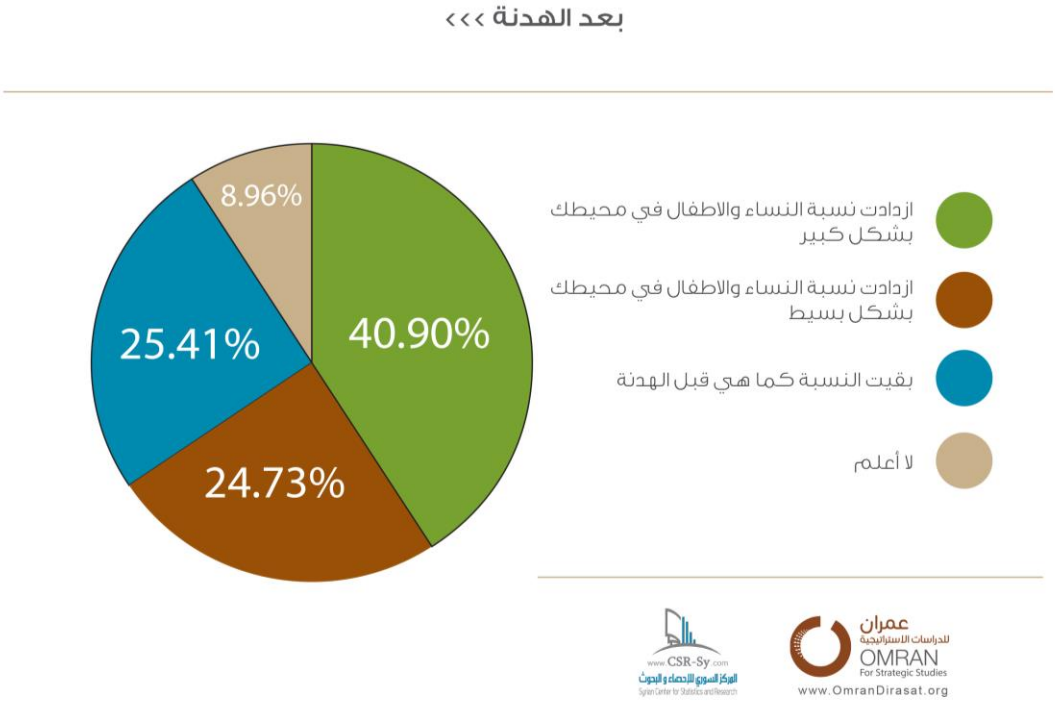

الشكل رقم 12

بين جملة المستجيبين، قريب من الثلث ليس لديهم اطلاع على تفاصيل الهدنة في مناطقهم.

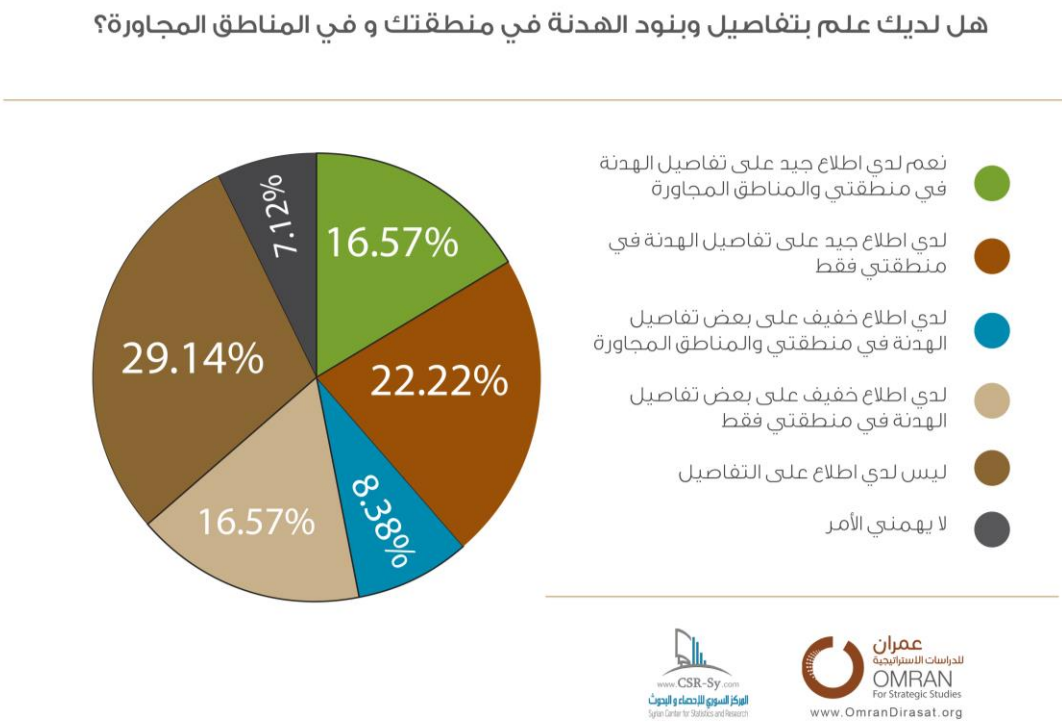

الشكل رقم 13

أكثر من نصف المستجيبين يعتقدون أن كمية المواد الغذائية والدوائية لا ترق لسد الحاجة، ونسبة ضئيلة (8%) ترى أن الكميات تلبي الحاجة بشكل جيد.

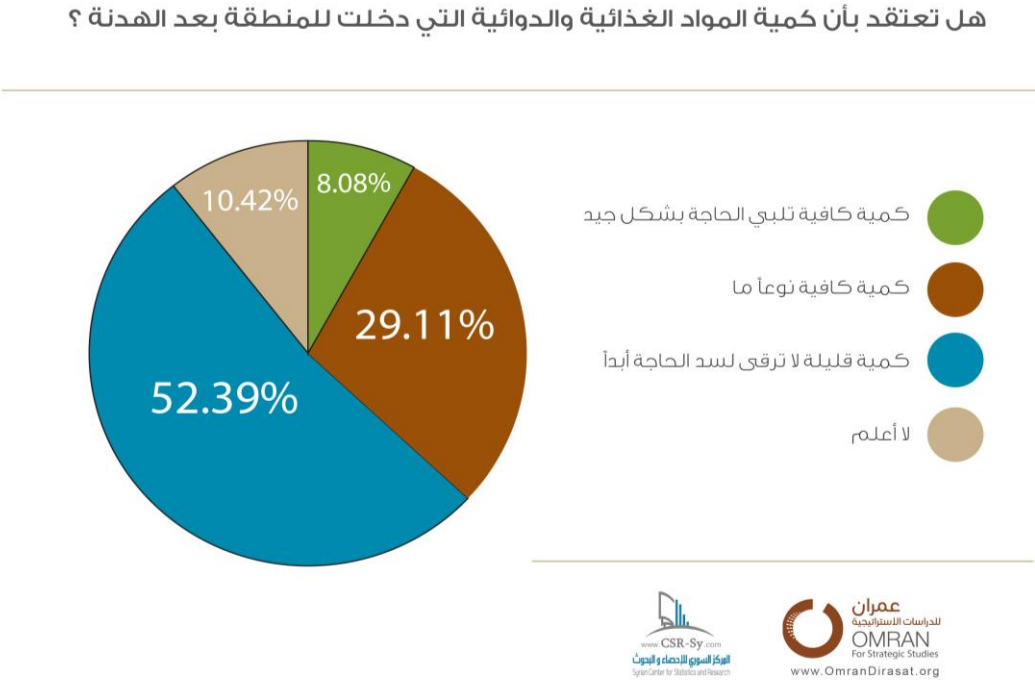

الشكل رقم 14

ضعف القدرة المالية وغياب شعور الأمان يمثلان أشد الأزمات بعد الهدنة.

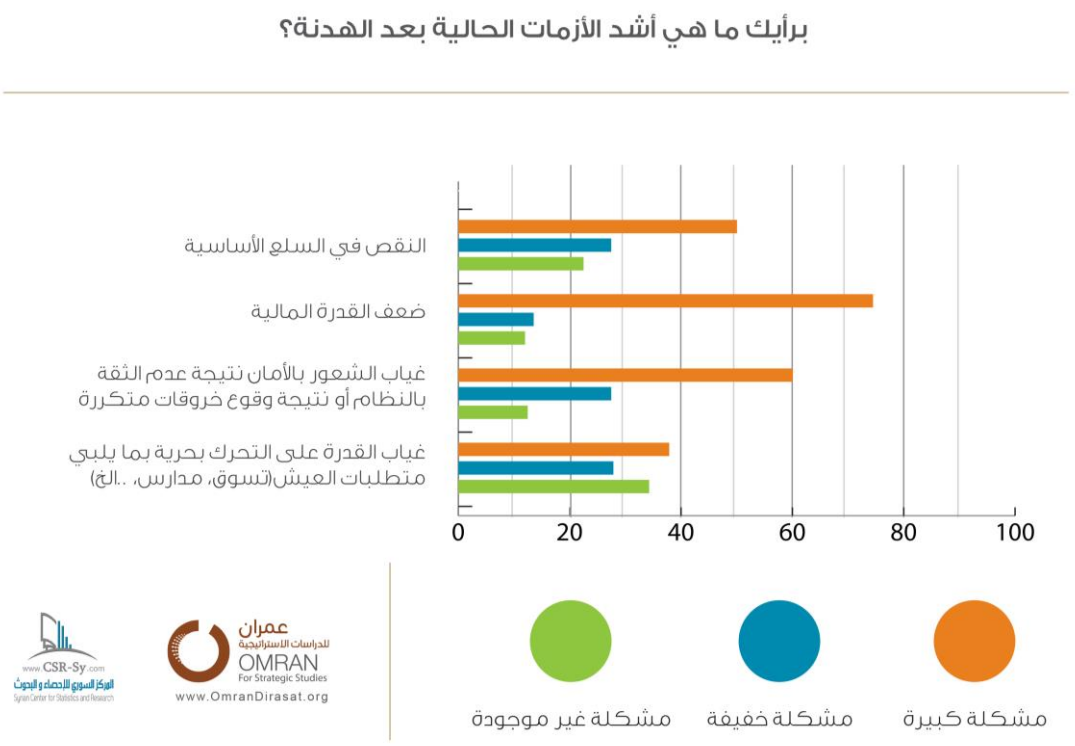

الشكل رقم 15

نسبة 73% من المستجيبين يرون أن معاملة قوات النظام لم تتغير أو أنها ازدادت سوء

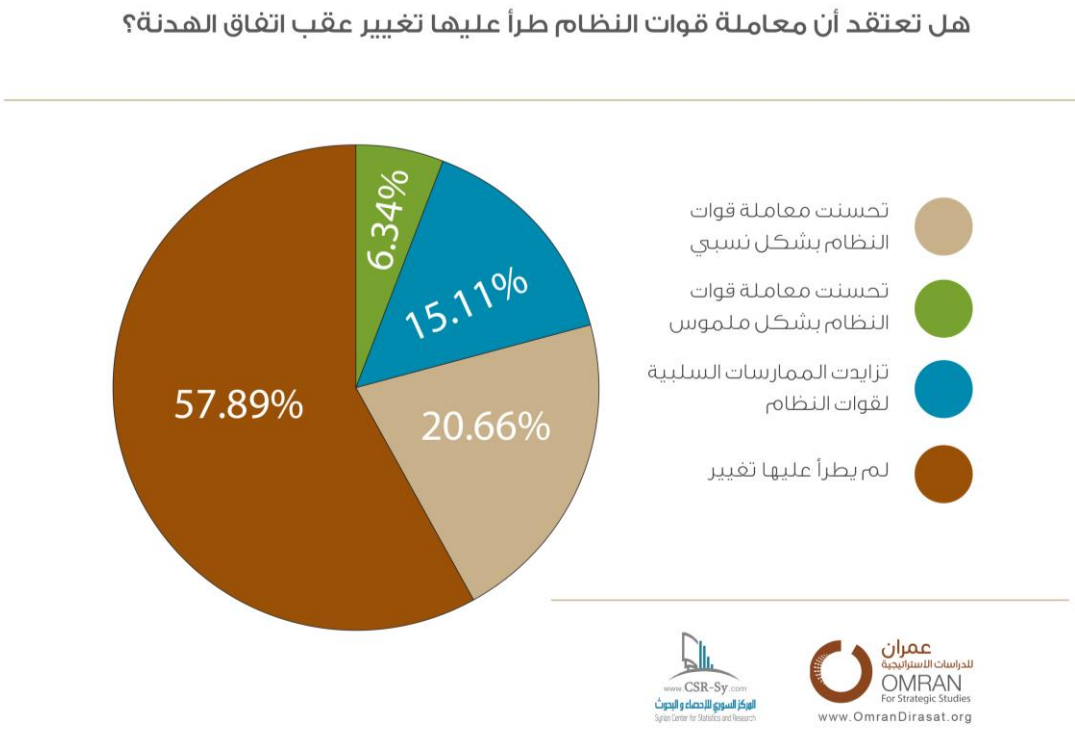

الشكل رقم 16

فقط ثلث المستجيبين يرون أن القيادة السياسية هي الجهة المسؤولة المؤيدة لاتفاقيات الهدن، في حين أن قرابة الثلثين يرون أن الجيش والأجهزة الأمنية هي الأكثر تأثيراً في تأييد الهدن.

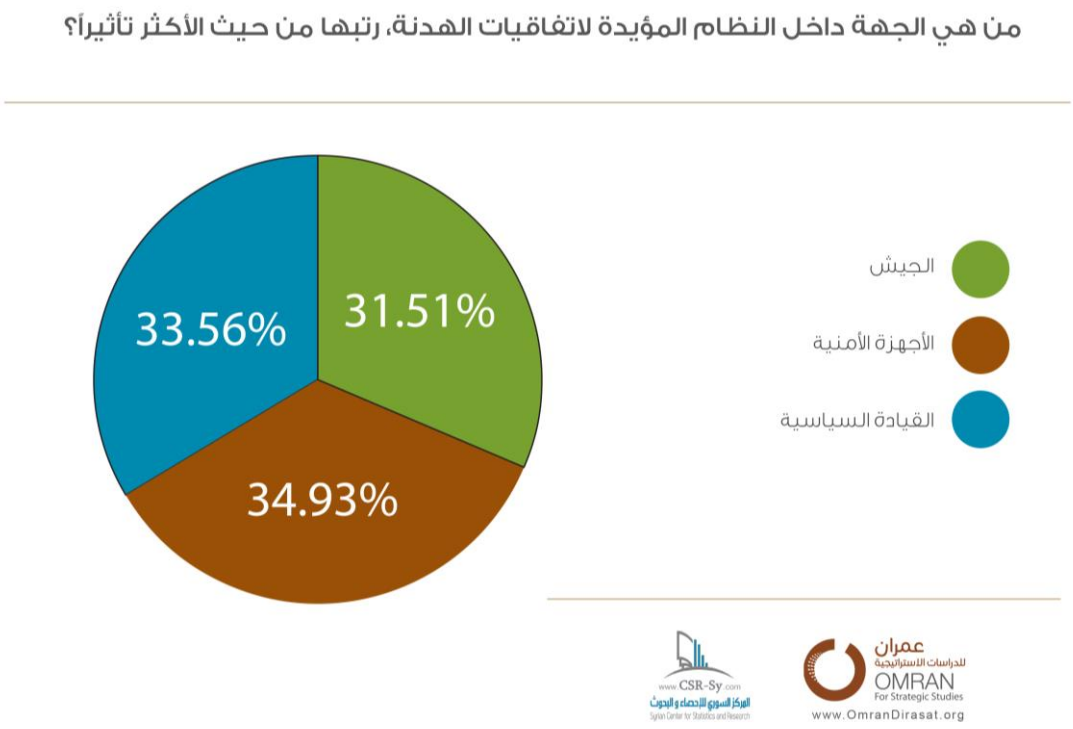

الشكل رقم 17

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - **Fax.** +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org

المركز السوري للإحصاء و البحوث
Syrian Center for Statistics and Research